التحليل السوسيوتاريخى لوضع الطبقة الوسطي

فى المجتمع المصري

مقدم من

دكتـــــــــــورة / مشيرة محمد حسن العشرى

مدرس بقسم علم الاجتماع

محتويـــــــــــات البحـــث

- مقدمـــة .

التطور التاريخى لنشأة الطبقة الوسطى :

الفترة الأولى :

- الثورة والطبقة الوسطى (١٩٥٢-١٩٧٠) .
- بدايات الثورة (١٩٥٢-١٩٥٦) .
- فترة الرأسمالية الموجهة (١٩٥٦-١٩٦٠) .
- فترة الستينيات والسبعينيات (١٩٦٠-١٩٧٠).

الفترة الثانية : الطبقة الوســطى وسياســة الانفتــاح الاقتــصادي (١٩٧٠-١٩٨١).

- القوى التى شكلت سياسة الانفتاح الاقتصادي .
- الانفتاح الاقتصادي وأثرة على الطبقة الوسطى .

الفترة الثالثة :

- الطبقة الوسطى فى ظل سياسة الخصخصة (١٩٩١-٢٠١٠).

نشأة الخصخصة وتطورها في المجتمع المصري .

- أثر الخصخصة على الطبقة الوسطى .
- دور الدولة والطبقة الوسطى .
- خاتمـــة .

مقدمة :

إن الحديث عن الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى حديث بالغ الأهمية فى الآونة الاخيرة وذلك لأن هذه الطبقة تحتل أهمية إجتماعية و سياسية و اقتصادية فهى صمام الأمان لأى مجتمع ،كما أنها من أهم الطبقات التى تحقق التوازن الطبقى . و يعتمد عليها تماسك بنية البناء الاجتماعى ، فهى التى تربط قمة الهرم و قاعدتة فكلما إتسعت هذه الطبقة و كانت أوضاعها مستقرة كلما تحقق إستقراراًإجتماعياً و سياسياً وإقتصادياً داخل المجتمع . والمجتمعات الإنسانية التى لها تاريخ طويل وعريق هى التى تكون طبقتها الوسطى هى الأكثر عدداً فى المجتمع .

لكن من الملاحظ فى العقود الأخيره من القرن العشرين ، و بداية القرن الحادى و العشرين، أنه قد تعرضت تلك الطبقة للتقلص والإنكماش نتيجة مجموعة من المتغيرات البنائية التى حدثت داخل المجتمع المصرى منذ الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى و مروراً بتطبيق برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة الرأسمالية و إنتهاءا ببروز العولمة و هيمنتها على سياسات الدولة النامية من خلال آليات رئيسية و التى تحتل فى سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وتطبيق إتفاقيات الجات والوصفات التى تقدمها لإقتصاديات الدول النامية و منها المجتمع المصرى. و لذا يحاول هذا الفصل توضيح أهم هذه المتغيرات البنائية و تأثيرها على واقع الطبقة الوسطى و مستقبلها فى المجتمع المصرى .

الفترة الأولى : الثورة و واقع الطبقة الوسطى (١٩٥٢-١٩٧٠) :

إن التشكيل التاريخى للطبقة الوسطى ، ثم الدور الذى بدأت تؤديه فى بناء المجتمع المصرى يفرض علينا التأكيد على بعض من الاعتبارات الأساسية ،الإعتبار الأول وهى مرورها بمجموعة من الحقب التاريخية التى أثرت عليها فمنذ عهد محمد على باشا وإلى مصر ، حيث اهتم بطبقة محددة هى الطبقة العليا ، ولكنه من المنطقى أن يؤدى ذلك النمو التاريخى إلى تكوينات طبقية أخرى ، كالطبقة الوسطى أو الطبقة الدنيا ، وذلك باعتبار محدوديه رأس المال الاجتماعى والاقتصادى الأمر الذى يعنى أن تحويله الراسخ لبناء إحدى الطبقات سوف يعنى حرمان طبقات أخرى ومن ثم إعاقة نموها .

كما أنه شغلت هذه القضيه الوطنية جانباً كبيراً من جهود واهتمامات معظم المفكرين المصريين قبل قيام ثورة ١٩٥٢ . ويبدو أن معظم هؤلاء المفكرين لم يبدأوا فى توجيه جهودهم واهتماماتهم إلى تلك القضايا العلمية إلا بعد قيام تلك الثورة كما أنهم لم يبدأوا ممارسة نشاطهم الفكرى والعلمى إلا بعد إعلان التحولات الإشتراكية عام ١٩٦١.

ولقد انتشر الاهتمام بدراسة الطبقة الوسطى فى مصر عندما قام بعض الرواد من الشباب عقب قيام ثورة ١٩٥٢ بتفسير التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى إبان انتقاله من الإقطاع إلى الرأسمالية – حيث بدت مناقشة المسألة فى صورتها الماركسية المبسطة ، على أساس وجود ملك إقطاعى كبير وهو " الملك فاروق " يلتف حوله أمراء الإقطاعيون (هم كبار ملاك الأراضى الزراعية) ، ثم حدث تناقض بين هؤلاء الأمراء وبين الرأسمالية المصرية الممثلة فى الاتحاد المصرى للصناعات مما أدى إلى ثورة

١٩٥٢ التى جاءت بدورها تعبيراً عن تنامى مصالح الرأسمالية الوطنية ، ويكمل ذلك فى تصورهم أن المجتمع المصرى قد شهد قبل قيام هذه الثورة ريفاً إقطاعياً ومدناً رأسمالية بازغة ، وإن هذه الأخيرة قد دخلت فى صراع مع الأول إلى أن انتهى هذا الصراع لصالحها بقيام تلك الثورة . (١)

ويتمثل الاعتبار الثانى فى أنه منذ عصر محمد على وحتى ١٩٥٢ ، وكان المجتمع فى حالة استكمال لبنيته الطبقية ، وإذا كان محمد على قد أسس الطبقة العليا ، فإن الحركة التلقائية للمجتمع هى التى لعبت دوراً أساسياً فى تشكيل بنية الطبقة الوسطى ويتمثل الاعتبار الثالث فى أنه من الصعب فهم تشكل الطبقة الوسطى بدون إعطاء اعتبار لعلاقاتفها بكل من الطبقة العليا والدنيا فى المجتمع وذلك لبعدين :

البعد الأول: أن الطبقة الوسطى لم تتبلور بعد ومن ثم ففهم الطبقات الأخرى سوف يساعد على فهم حركة هذه الطبقة

البعد الثانى:أن تشخيص حالة الطبقة الوسطى هو الوجه الآخر لتشخيص حالة الطبقة العليا والدنيا . (٢)

ومن هنا وبالطرق السلمية يطرح على بساط البحث ما إذا كان يمكن تحقيق الإصلاح الاجتماعى السريع .ومما لا شك فيه أن الطبقة الوسطى وما يتكون منه من جماعات طبقية عديدة قد سيطر عليها الإحساس بالأمان تجاه الحكم السياسى للبلاد وتوجهاته الثورية الجديدة التى اتخذها ضد الطبقة الرأسمالية المحتكرة لغيرها من طبقات المجتمع وذلك من ناحية علاوة عن تعبيرها عن انحيازها للطبقة الوسطى ،وغيرها لذلك فمنها الكثير من الفئات مثل فئة المثقفين ، وإن مثل هذه الفئة من منطلق الربط بين دورهم فى صنع

أحداث ثورة ١٩٥٢ فليس لهم دوراً فعالاً بها لذلك فهم لم يتحصلوا على أى شطر من مسئولية الحكم بها مثل فئة العسكريين .

وهى جماعة الضباط الأحرار الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ عن جماعة العسكريين بالطبقة الوسطى بالمجتمع المصرى والتى أخذت على عاتقها مهمة تحقيق الاستقلال السياسى للبلاد وتحريرها من استغلال الاستعمار لها ، ومن ثم فلقد كان لوصول " جمال عبد الناصر " إلى قمة السلطة السياسية فى مصر بعد محاولة عزل " محمد نجيب " فى أزمة مارس ١٩٥٤ بمثابة حدث هام لتولى أحد الأبناء الوطنيين حكم البلاد.

وكل ذلك يعتبر مؤشراً يعكس بعض التغيرات الطبقية بالمجتمع التى تراعى كل من مصالح الطبقة الوسطى والطبقة الكادحة وبالتالى تعبيراً عن مشاعر تلك الجماهير العريضة من المجتمع المصرى لأنها حاولت تحريرهم من استغلال الطبقة الرأسمالية ومن ضمن هذه القرارات اتى اتخذتها جماعة الضباط الأحرار"قانون الإصلاح الزراعى ، التأمينات الشاملة وإصدار قوانين يوليو الاشتراكية فضلاً عن دخولها فى صراع مع الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية بالطرق الديمقراطية فى المجتمعات التقليدية أو فى الدول النامية " .

أما إذا أريد للتغير الثورى أن يكون ذا معنى فلا يمكن أن يتوقع أى تقدم حقيقى دون تحقيق ثورة اجتماعية . وما لم يطرأ تغيير كامل على المجتمع من أساسه فلا يمكن لأحد أن يتوقع من النخبة الجديدة أن تلعب دورها السليم فى المجتمع دون اللجوء إلى العنف .

ومن هنا راقب الضباط العرب الشباب طويلاً وبعين يقظة الصراع السياسى بين النخبة الجديدة والحكام القدامى ، وكان معروفاً أن عواطفهم هى مع الجيل الذى ينتمون إليه وقد دفع فشل الجيل المدنى الجديد فى الحلول محل الحكام القدامى وتحقيق الثورة الاجتماعية وهى ثورة ٢٣ يوليو لعام ١٩٥٢ بالضباط الشباب إلى قلب الأنظمة القديمة بقوة السلاح . (٣)

ثم قام تنظيم " الضباط الأحرار " كتنظيم موحد للحركة السياسية داخل المؤسسة العسكرية وكان عبد الناصر هو السابق فى التحرك لربط المجموعات المختلفة فى كيان واحد " حيث كان الهدف الاساسى هو إقامة عدالة اجتماعية والضباط الأحرار هم من شباب المهنيين، والأصول الاجتماعية حيث أن غالبيتهم ترجع إلى الشرائح الوسيطة والصغيرة من الطبقة المتوسطة حسبما يظهر من ثبت " شهود الثورة " الذين استجوبهم أحمد حمروش فى كتابة وهذا ما عبر عنه البغدادى بقوله" أن المهنيين من أبناء الفلاحين والتجار " كالمحامين " والمهندسين والأطباء والموظفين وكان عددهم يتزايد تدريجياً فى ربع القرن الأخير ، . (٤)

وبالرغم من ذلك لم تكن لدى رجال الثورة كصفوة حاكمة لها مذهبية أقتصادية واضحة كما لم تكن لديهم أية آراء عامة حول موضوع التنظيم الاقتصادى يضاف إلى هذا أن البيانات التى أصدروها عن العلاقة بين الدولة والمشروعات الحرة فى السنوات الأولى للثورة كانت تهدف فى الغالب إلى تبديد أية شكوك من المحتمل أن تكون قد روادت رجال الأعمال.. وللتعرف على هذه الفترة الهامة فى تشكيل الطبقة الوسطى من خلال كل من الملكية وقانون الاصلاح الزراعى و هما من أهم العوامل التى كفلتها الثورة لتشكيل الطبقة

الوسطى فى هذه الفترة لذا سيكون الهدف هو دراسة هذه المرحلة من بدايات الثورة و الطبقة الوسطى (١٩٥٢-١٩٥٦) من خلال محورين : -

أ- الدولة والاصلاح الزراعى

ب- الدولة والقطاع الخاص .(٥)

أ- الدولة و الاصلاح الزراعى :

لقد تحددت الأهداف الكامنة وراء صدور هذه القوانين المتعاقبة فى العمل على تحرير جماهير الفلاحين بالريف المصرى من خضوعهم لممارسات إستغلال كبار حائزى الأراضى عليهم ،و من ثم الحد من سيطرة الرأسمالية الزراعية ، وتحويل تمركزها من حيازة الأرض إلى ثروة أخرى منقولة يمكن الاستفادة بها فى الاستثمارات الصناعية و فى تدعيم الاقتصاد الوطنى و مسيرة تطورة من ناحية ،و حتى تعمل من ناحية أخرى على تحويلة من إقتصاد زراعى راكد إلى آخر صناعى متقدم . بالإضافة إلى الفساد الاجتماعى -الذى يشير إلى إنعدام المساواه بين الفلاحين فى الريف - فساد سياسى لأن من كان يحتكر أرزاق الفلاحين و يتحكم فيها بالضرورة يتحكم فى أصواتهم كناخبين فى التعبير عن المواقف و الاعمال السياسية لذلك كان من الضرورة لتغيير البنية التحتية وما يترتب عليها من تغيير فى البنية الفوقية أيضا من خلال ثورة عميقة بالقطاع الزراعى . كما أن بناء السد العالى من التغيرات التى حدثت فى مجال الحيازة الزراعية و هى تغيرات أيكولوجية تتمثل فى توسيع الرقعة الزراعية من ناحية وإمتداد الاستيطان البشرى إلى خارج حدود أرض الوادى و الدلتا ، وتحويل الرى من رى الحياض إلى رى دائم ، وخلق بحيرة صناعية و

هى بحيره "ناصر" تحتوى على فائض للمياه و إستخدام السد العالى فى توليد الكهرباء التى أيضا تستخدم فى الإضاءه فى الريف المصرى . (٦)

ومن هنا فمنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تعاظم دور الدولة فى خلق و تشكيل الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى . حيث عكفت هذه الثورة منذ قيامها على تدعيم هذه الطبقة فى كافة المجالات . فلقد أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ إلى إعادة توزيع حوالى مليون فدان على المعدمين و صغار الحائزين مما أدى إلى توسيع قاعدة الملكية المتوسطة و الصغيرة ، إلى إحداث تحسن ملحوظ فى الأحوال المعيشية لحوالى ٣٤٢ ألف أسرة من الأسر الريفية المعدمة و صاحبة الحيازات الصغيرة .(٧)

ومن هنا بدأت إجراءات الاصلاح الزراعى بمقوماتها الثلاثة –تحديد الملكية ، و تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، واستصلاح الأراضى – عاملاً حاسماً فى تغيير الخريطة الاجتماعية فى الريف المصرى . فقد قلصت القاعدة الاقتصادية لكبار الملاك ، و بالتالى أضعفت قوتهم السياسية وسطوتهم الاجتماعية فى الريف . و من ناحية أخرى أدى الإصلاح الزراعى إلى توسيع قاعدة صغار ومتوسطى الملاك ، وأُدخل إلى صفوفهم لأول مرة مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا قبل الثورة أجراء أو معدمين . وخلق نوع من الحراك الاجتماعى الذى نتج عن الاصلاح الزراعى و الذى كان السبب الرئيسى فى تشكيل الطبقة الوسطى أو الطبقة الجديده أو بتعبير أخر أدى إلى هبوط ما يقرب من ١١،٠٠٠ من الطبقة العليا المسيطرة فى الريف و صعود لحوالى مليونى فلاح (بين مستفيد من توزيع الأراضى المصادرة و مستفيد من قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر) . (٨)

واستكمالاً لقانون الاصلاح الزراعى و لتنظيم العملية الزراعية نشأ ما يسمى بالجمعية التعاونية التى تنظم كيفية التعامل مع تلك الأراضى الزراعية الموجودة فى أيدى الفلاحيين ، حيث أنها كانت من أهم وسائل إحكام قبضة الدولة على العملية الزراعية ، فقد سعت الدولة بطريقة أو بأخرى فرض سيطرتها على المسألة الزراعية و تقديم القروض قليلة الفائدة و ذلك عن طريق البنك الزراعى التعاونى الذى يعمل على مد الفلاحين بالأموال من أجل زيادة الإنتاج ، وسد متطلباتهم إلى القروض القصيرة الأجل ثم أصبحت هذه التعاونيات هى الجهه الوحيدة التى بإستطاعاتها شراء الأدوات الزراعية والتقاوى والأسمدة والمبيدات من البنك الذى يبيعها لها بأسعار منخفضة من جهة ومن جهة أخرى قامت الدولة بتقديم الهبات إلى التعاونيات لتقديم الخدمات إلى أعضائها . ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد تظاهرت فى بداية هذه التحولات بعد إرغام الفلاحين على الانضمام إلى التعاونيات ، إلا أنها فى الحقيقة كانت هى المصدر الوحيد للتقاوى والأسمدة والسلف ، بعد أن أغلقت الأبواب أمام المصادر الأخرى . ولذلك فقد كانت السلطة الجديدة فى يد برجوازية الدولة بدلاً من البرجوازية القديمة، وبذلك فقد بدأت تستند إلى بيروقراطية حكومية قوامها الطبقة الوسطى التى تسيطر على العملية الانتاجية.

تحدد بواسطة بيروقراطية الدولة .[٩]

ب- دور الدولة والقطاع الخاص :

فقد أشادت الدولة بدور رأس المال الخاص و أكدت على أهميتـــة فـــى عملية التنمية و حاولت الثورة خلق جو موات و ملائم للأستثمار الـــصناعى و إعطاء الفرصة للرأسمالية المصرية لان تقوم بدورها و لكـــن يظـــل عـــزوف

الرأسمالية عن هذا المجال سمة أساسية لنشاطها . و قد أكد ذلك بعد قيام الثورة استمرارها فى توجية استثمارها فى الأنشطة الخفيفة سريعة الربح و العقارات والمبانى ، فقد استحوذ النشاط الأخير (العقارات و المبانى) عام ١٩٥٥ على ٧٥% من جملة استثمارات الرأسمالية المصرية .(١٠)

كما يبدو أن هذه التسهيلات والإجراءات لم تغر – أو تدفع أفراد الطبقة العليا من كبار الملاك الزراعيين و الرأسماليين بإستثمار أموالهم فى المجال الصناعى . و الأدل على ذلك من أن افراد هذه الطبقة قد ظلوا يستثمرون أموالهم فى المجالات البعيدة عن خطر التأميم والمصادرة ، كمجال العقارات الذى ابتلع وحده حوالى ٧٦% من اجمالى استثمارات القطاع الخاص فى الفترة ١٩٥٢-١٩٥٦ ، و فى مجال الصناعات الاستهلاكية الخفيفة و المضاربات و كذلك فى البنوك الخارجية أو ظلوا يكتنزوها على هيئة ذهب و مجوهرات ثمينة .(١١)

فترة الرأسمالية الموجهة(١٩٥٦-١٩٦٠) : -

وحيث ظهرت مرحلة أخرى وهى مرحلة ظهور الرأسمالية فى الفترة من ١٩٥٧ – ١٩٦٠ وتتميز هذه المرحلة بالهدف الرئيسى وهو تحجيم أفراد الطبقة العليا وتجعل الرأسمالية فى مصر تابعة للقطاع العام وإشراك الحكومة فى إنجاز هذه المهام فى الوقت الذى أدل فيه دستور ٥٦ و إعترف بالملكية الخاصة وبدورها فى التنمية . حيث اعترفت مادته الثالثة بحق الملكية الخاصة وكفلت مادته الثامنة حرية نشاط القطاع الخاص شريطة عدم الإضرار بالمصلحة العامة ومادته العاشرة التوفيق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص بما يضمن تحقيق الأهداف الاجتماعية . (١٢)

وعلى الرغم من أن الثورة قد أولت القضية الزراعية الأهمية الأولى ، حين أدركت أن قضية الأرض والفلاح هى إحدى المسائل المركزية فى مصر عبر العصور ، إلا أن التصنيع بدأ ينحو مساراً جديداً، ودلالة على ذلك ما حدث فى الخطة الاقتصادية المتعجلة التى أعدتها الحكومة المصرية عام ١٩٥٧ التى فيها جاهدت لكى تزيد نصيب إسهام القطاع الصناعى فى الدخل القومى من ١٠٠ مليون جنيه إلى ١٨٤ مليون جنيه خلال خمس سنوات . وإن كان معدل النمو قد تسارع فى أواخر ذلك العصر ، بل إن موقع الصناعة داخل بنية الاقتصاد المصرى ، قد ازدادت قوة بفضل خطة الخمس سنوات ١٩٦٠-١٩٦٥ ، بعد أن كانت الصناعة عشية الثورة تساهم بنحو ١٥ % فقط من الإنتاج القومى ، وتستوعب حوالى ١٠ % من قوة العمل ، وكان نصيب الصناعة والطاقة حوالى ٣٧ % بينما كان نصيب الزراعة حوالى ٢٥% . (١٣)

وقد بدأ التحول الصناعى فى مصر يتحقق نسبياً فى إطار محاولتها للاستقلال إقتصاديا ، وذلك لما أرادت مصر انشاء السد العالى ، ورفض البنك الدولى أن يقرضها بالأموال اللازمة ، لذلك ردت مصر بتأميم قناة السويس ، وبعدذلك كان العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ و مع ذلك كلة فقد بدأ تزايد وعى الحكومة و الشعب بأهمية التصنيع والاعتماد على النفس ، وردت مصر عليها بوضع جميع الشركات الأجنبية تحت الحراسة ، ومن هنا كانت بداية امتلاك القطاع العام للإقتصاد المصرى .(١٤)

ومن هنا فقد ارتبطت البرجوازية البيروقراطية بالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية على أثر تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى والتأميم والتصنيع . فمنذ عام ١٩٥٦ شهد المجتمع المصرى حركة تمصير وتأميم واسعة للبنوك و الشركات الاجنبية التى تعتبر بحق البداية الجنينية لولادة القطاع العام والذى

مكن الدولة من السيطرة على قطاع عريض من البنـــوك وشـــركات الخـــدمات العامة التى كانت مملوكة للعناصر الأجنبية والعناصر المحلية المرتبطة بهـــا . (١٥)

ورغم ثورية كل هذه السياسات التوزيعية ، فقد ظل تعظيم فرص الحياة أمام الطبقات الوسطى و الدنيا الركيزة المهمة الأخرى . ومن هنا كان إصـــرار الثورة على بناء صرح صناعى ضخم و التوسع فى الخدمات بكـــل أنواعهـــا ، وإستطاعت فى السنوات العشرة الأولى مضاعفة الإنتاج الصناعى مرتين . فقد ارتفعت الارقام القياسية للإنتاج فى المصانع التى تستخدم عشرة عمال فـــأكثر من ١٠٠سنة ١٩٥٢ إلى٣٨٣ فى سنة ١٩٦٠ ، و إرتفع عدد العاملين فـــى الصناعة من ٣٥٠ ألفاً إلى ١،٢ مليون . وزاد نصيب الـــصناعة فـــى النـــاتج المحلى الاجمالى من ٩ إلى٢٢ بالمائة بين أوائل الخمسينات وبدء السبعينات . وزاد إنتاج الكهرباء بنحو ٨٠٠ بالمائة. هذه القفزات الهائلة فى التصنيع مـــا كان لها أن تتم بهذه الحجم و بهذه السرعة لولا تدخل الدولة و خلقها لقطـــاع عام . والعمل على توفير فرص أكثر للتوظيف .(١٦)

وحدث عند استتصال الحكومة الثورية للصفوة الصناعية التى وجـــدت آنذاك أنه قد ظهر بناء معقد من الإداريين و من مختلف شرائح الطبقة العاملة ، و قد ناضل كبار البيروقراطيين الذين استمدتهم تلك الـــصفوة للـــدفاع عـــن مكاسبهم . و لكن سرعان ما استطاعت الدولة امتـــصاص طبقتـــى العمـــال و الموظفين الجدد من الطبقة الوسطى فى القطاع العام الصناعى وأجهزة الدولـــة البيروقراطية بسرعة شديدة للغاية و فضلت الدولة إنـــشاء صـــناعات كبـــرى واسعة النطاق تاركة تلك الصغيرة للقطاع الخاص . وبذلك تملكت المشروعات

عالية الانتاج ، وركزت العمالة الماهرة فنياً والمتعلمة فى الأجهزة الحكومية (١٧).

ولا شك أن النتائج الاجتماعية المترتبة على هذه الخطة كانت إيجابية من خلال أثرها الواضح على النهوض بالمجتمع المصرى بصفة عامة و البرجوازية المصرية الجديدة بصفة خاصة و ذلك عن طريق مساعدتها لارتياد مشروعات صناعية متقدمة و حديثة ، وهذا بالطبع كان نتيجة التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص . (١٨)

فترة الستينيات والسبعينيات (١٩٦٠-١٩٧٠) :

و لعل من أهم القرارات والقوانين التى إتخذت فى هذه الفترة وهى بهدف تقليص حجم و نفوذ النشاط الرأسمالى لكبار الملاك والزراعيين و الرأسماليين فى المدن ، تلك المجموعة من القرارات الخاصة بتأميم الشركات الصناعية والتجارية والخدمية الكبيرة ، وكذلك مجموعة القرارات التى صدرت فى عام ١٩٦١ بهدف الحد من حرية رأس المال والاستغلال الرأسمالى فى المدن ، والتى كان من أهمها القرار رقم ١١٩ الذى حدد القيمة الفردية لملكية الأسهم بما لا يتجاوز العشرة آلاف جنيهاً ، و القانون رقم ١١٥ الذى رفع قيمة الضريبة التصاعدية على الإيراد العام الى ٩٠%على الدخول التى تزيد قيمتها على العشرة آلاف جنيهاً سنوياً ، وإعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب ، والقانون رقم ١٢٥ الذى قضى بمنع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة .(١٩)

وفى عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦٣ الذى حظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة

أو البور أوالصحراوية وقد بلغ عدد الملاك الأجانب الذين خضعوا لهذا القانون ٢١٠٨ مالكاً يمتلكون ٦١،٩١٠ فدان وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٩ حددت ملكية الفرد بحد أقصى قدرة خمسين فدانا" . (٢٠)

وبالفعل ففى عام ١٩٦١ حدثت فى مصر ثورة بكل معانى الثـــورة وإن كانت سلمية وهى ثورة تنسب إلى جمال عبد الناصر ولا يمكـــن أن تنـــسب إلا إليه وهى المرحلة الثانية من ثورة ١٩٥٢ ولكنها فى الواقع كانت أكثر من ذلك بكثير بل تستطيع القول بأنها أنهت ثورة ١٩٥٢ فكراً وقيادة وقوى واتجاهاً .

حيث أن تلك الفترة بدأت بشكل رسمى التغيرات الجذريـــة فيمـــا بعـــد الثورة فى مجالات متعددة حيث قامت الحكومة فى مراحل التخطيط الأولى تنفذ نصبها فى الاستثمار ولا تملك توصية الطاقة الانتاجية فى القطـــاع الخـــاص . ولكن ما كانت الخطة الخمسية الأولى تأخذ طريقها إلى التغيير حتـــى نـــضجت بعض الأمور الهامة التى استخلصت منها القيادة الثورية أنه لا يمكن تحقيـــق أهداف التنمية بدون تغير عميق فـــى الهيكـــل الاقتـــصادى المـــصرى فـــى العلاقـــات الاجتماعيـــة السائدة واستمر كل ذلك من خلال الفترة لثورة ١٩٥٢ حتى ١٩٧١ . (٢١)

وبالرغم من مقاومة الرأسمالية المصرية للمشاركة فى عملية التنميـــة إلا أنه عند البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فى عام ١٩٦٠/١٩٦٥ كان القطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى إذ كان مثل أكثـــر مـــن ٩٥% من الانتاج الزراعى ، ٩٠% من الانتاج الصناعى و كان قطاع التشييد و التجارة بأكمله فى يد القطاع الخاص ، بل أن الخطة كانت تعلق آمالاً علـــى أن القطاع الخاص يمول ٤٠% من الاستثمارات ، فى الوقت الذى كان القطـــاع

الخاص يفكر فى تصفية القطاع العام . و من هنا اتجهت الثورة ليحل القطـــاع العام محل القطاع الخاص ، وانعكست كل هذه التحولات على تركيبة و وظيفـــة الجهاز البيروقراطى القائم ، فشهدت البيروقراطية بصفة عامة تطوراً سريعاً ، إلا أنه يمكن القول بأن العناصر البيروقراطية الجديدة قد انبثقـــت مـــن رحـــم القطاع العام .(٢٢)

أما عن التعليم و الطبقة الوسطى: فهى من أبرز إنجازات الثورة فى ذلك الوقت حيث سعى جمال عبد الناصر الى تغيير ثقافة المجتمع و العمل على جعل النظام التعليمى نظام موحد و متكامل و ذلك من خلال السيطرة على المدارس الدينية و تحويل جامعة الأزهر منذ فترة طويلة مركز للتعليم الاسلامى داخل المؤسسات حديثة ، كما ألغى النظام القديم للإبتدائية ، التى تتيح الوصول الى مزيد من التعليم فقط للطلاب فى المناطق الحضرية . (٢٣)

ولقد استطاعت حكومة الثورة فى بداية الستينيات أن تحقق حلم الكثيرين من أن يكون التعليم مجانياً فى جميع مراحلة باعتبارة حقا من حقوق الإنسان المتمدن و ضرورة هامة لتأهيل الفرد المنتج و المواطن الصالح . و لا شك أن مجانية التعليم بجميع مراحلة إنما تعد من إهم إنجازات الثورة التى سيكون لها تأثيراتها بعيدة المدى على التنمية فى مصر .(٢٤)

وعليه فقد خضع نظام التعليم فى مراحلة المختلفة خضوعاً كاملاً للإشراف المالى والادراى والايديولوجى للدولة . و قد عبر عن ذلك التوجة الدستورى الذى صدر عام ١٩٦٤ ، والذى كان من اهم مبادئة هو مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع دون تمييز ، و مبدأ بناء مجتمع الكفاية و العدل . وقد ترجمت هذه التوجهات و المبادىء فى إطار سياسات و إجراءات كان من أبرزها فى مجال التعليم العالى الآتى :-

١- تقرير مبدأ مجانية التعليم ليشمل -إلى جانب التعليم الابتدائى و الثانوى - التعليم الجامعى بمختلف فروعه وأقسامه .

٢- الربط بين التعليم وإحتياجات الدولة من القوى العاملة اللازمة لتحقيق خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٣- التزام الدولة بتوزيع الخرجيين على مؤسساتها و أجهزتها المختلفة .

٤- التوسع فى إنشاء المدارس والمعاهد العليا المتخصصة ، وكذلك المدن الجامعية ، وذلك لتوفير الاماكن اللازمة لاستيعاب أعداد أكبر من التلاميذ و الطلاب .

وبرغم نجاح هذه السياسة التعليمية فى توسيع قاعدة التعليم فى مصر ، بعد أن كان التعليم - خاصة العالى منه- مقصورا على طبقات بعينها ، وهى الطبقة الارستقراطية و بعض شرائح الطبقة الوسطى ، إلا أن هناك العديد من المشكلات ظلت قائمة بل زاد عليها البعض الآخر، ولعل من أهم هذه المشاكل النظرة الدونية للتعليم الفنى والتعليم المتوسط ، و الفجوة بين التعليم النظرى والعملى وإرتباط الطالب بتحديد اتجاة عن طريق درجاتة فى الثانوية العامة و لكن فى حقيقة الأمر لم تقلل هذه المشكلات من قيمة التعليم فى الخمسنيات و الستينيات و التى من أهمها توسيع قاعدة التعليم و فتح آفاق جديدة أمام الطبقات الفقيرة و تقديم المصلحة العامة على المصلحة الفردية .(٢٥)

ومن هنا ظل التعليم هو الطريق الأساسى لصعود شرائح الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى و قد حدث توسع غير معهود فى التعليم فى الخمسينيات والستينيات إقترن بتدهور فى مستواه ، بسبب ما طرأ على المدارس من إزدحام من ناحية ، و ما طرأ على المدرسين من تدهور من ناحية أخرى ،

بسبب التوسع السريع و الحاجة إلى أعداد كبيره منهم بصرف النظر عن مستواهم. ولا يمكن الفصل بين هذا التدهور فى التعليم و ما طرأ من تدهور على لغة الكتابة ، و زيادة أستخدام العامية ، و بدء شيوع درجة من الاستسهال فى مختلف أنواع الانتاج الثقافى . (٢٦)

كما أنه فى مصر و خلال عملية التوسع فى التعليم ، التى حدثت خلال فترة الستينيات ، يمكن قياس ذلك النمو على ضوء زيادة عدد أعضاء النقابات المهنية فى مصر . إذ أنه من المتوقع أن الجانب الأعظم من خريجى الجامعات ، يسجلون أو يفترض أنهم يسجلون ، فى واحدة على الأقل من نقابات مصر المهنية الأربعة عشر . يستثنى من ذلك معظم أساتذة الجامعة الذين كانت العضوية بالنسبة لهم إختيارية ، ما لم يمارسوا مهنة أخرى خلاف التدريس الجامعى ، و خريجوا كلية الآداب وأفراد القوات المسلحة حيث أنه كان أجمالى المشتركيين فى النقابات المصرية عام ١٩٦٢ حوالى ١٦٩٧٧٣٣ و حتى عام ١٩٧٢ حوالى ٣٢١٦٥١ و إن هذه الزيادة فى عدد المشتركين فى تلك النقابات دليل على زيادة عدد المتعلمين . (٢٧)

بإيجاز كانت هناك ثمة حكومات وطنية ، ذات توجهات قومية تعمل على توزيع متجة نحو العدالة فى الفرص والدخول ، وتحسين الخدمات الأساسية ، و إرتفع المعدل السنوى لنمو الناتج الصناعى من ٤،٥% الى ٧% و التشييد من ٢% الى ١٠% والنقل والمواصلات من ٣% الى ٨،٦% ونما الناتج القومى ككل من ١،٣% الى ٤،٨% والذى يهم الإشارهإليه فى منظور القوى العاملة أنه منذ ١٩٦١ بدأ القطاع العام فى النمو و صاحب إجراءات هذا العام حصول العمال على الحق فى نسبة من الأرباح وحق الإشتراك فى مجالس

إدارة الشركات والتأمينات الاجتماعية وتحديد ساعات العمل . لقد مهد كل ذلك لتنفيذ الخطة الخمسية الأولى التى تمثل العصر الذهبى للتنمية فى مصر . إذ سجل معدل النمو السنوى من الناتج المحلى من ٦% الى ٦،٥% وفى الوقت الذى أدت كل هذه الإجراءات الإجتماعية إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الوسطى والدنيا.(٢٨)

كما أن الصراع الذى دار فى مصر ، منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٧٠ ، بين الطبقة الوسطى ونقيضها ، يمكن توصيفه بالمفاهيم السوسيولوجية بأنه صراع طبقى ، إستولت بواسطتهاالطبقة البيروقراطية الجديدة على السلطة من خلال عدة إجراءات ووجهت سياسات الدولة لصالحها كما استمر الارتباط بين هيمنة الطبقة البيروقراطية وبين تصاعد قوة الدولة من ناحية ثانية فى مواجهة البرجوازية العليا من ناحية ثالثة وعدم الاكترات بالشرائح الدنيا من ناحية رابعة وذلك حتى هزيمة ١٩٦٧ حيث كانت تمثل الضربة القاضية للدولة وللطبقة الوسطى معها . (٢٩)

وبعد حرب ١٩٦٧و ما ترتب عليها من آثار إقتصادية ومنها كل من خسارة مصر لآبار البترول فى سيناء و إغلاق قناة السويس وهجرة العديد من سكان القناة نتيجة لإغلاقها و الانخفاض فى السياحة . (٣٠)

ونتيجة لهذه الامور الاقتصادية و جمود القرارات المتعلقة بالإستثمار والإنتاج والتوزيع التى لا تحقق التوازن الاقتصادى و العدالة الاجتماعية ؛ لذلك لابد من توفير المرونة والحيوية اللازمة لهذه القرارت لكفالة التوازن الديناميكى ولتجنب اختلالات العرض والطلب وما ينجم عنها من سوق سوداء

و دخول طبقات طفيلية يحرم منها الجماهير العريضة لصالح فئة محـــددة لـــم تسهم إسهاماً فعالاً فى زيادة الناتج القومى . (٣١)

وقد انتهى عصر توسع الدولة عامي ١٩٦٦/١٩٦٧ ولكن لم يكن ذلك نتيجة لضغط من القطاع الخاص أو نتيجة للتحول في التوجهات الفكريـــة . و لكن نتيجة لوجود مشكلة التوازن في ميزان المدفوعات لعامي ١٩٦٥/١٩٦٦ هي السبب وراء اثبات عدم كفاءة القطاع العام وليس تدميراً قام بـــه القطـــاع الخاص أو تدخلات خارجية بهدف زعزعة الاستقرار. وكانت الهزيمة العسكرية في حرب يونيو هي ما جعلت خفض الإنفاق هو خيار الحكومة الوحيد. وخلال السبع سنوات التالية صـــادف القطـــاع الخـــاص فرصـــاً جديـــدة للانتعـــاش والنمو.وكانت الحاجة لزيادة التصدير لدفع الدين الخارجي للاتحاد السوفيتي هو السبب في تشجيع قطاعات صغيرة من العمل الخاص في مجال الجلود والأعمال اليدوية والآثاث والمنسوجات.وهنا نجد التفات المصالح البورجوازية الصغرى ولكن لأسباب لا علاقة لها بضغط قامت به هذه الطبقة. وقد توازى مـــع هـــذا النمو للقطاع الخاص الجديد نمو السوق السوداء . وقد كان كلاً من القطـــاعين العام والخاص في نموهما الجديد من نتائج مرحلة خفض الانفاق. فقد أصبحت الدولة غير قادرة على التمويل في حين أصبح القطاع الخاص يملك هذه القدرة. وأصبح الوزن النسبي لكلا القطاعين يتبادل بحذر. وأصبح بشكل أكبـــر يحقـــق مصالح عامة وخاصة وغالبا ما كانت متجذرة في الممارسات الفاســـدة التـــي كانت تتم. وقد ألقيت بذرة الانفتاح في هذه الأوقات ولكن لم يكن ذلك بالتأكيـــد بتخطيط أو بضغط من قوى معينة تنتمي للقطاع الخاص. (٣٢)

الفترة الثانية الطبقة الوسطى والانفتاح الاقتصادى (١٩٧٠-١٩٨١) : -

فى البداية الانفتاح هو نشاطاً يهتم بتحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر عن طريق تشجيع و حفز الاستثمار ، ورفع كفاءة العمل و الاستفادة القصوى من الموارد المحلية التى تعتبر الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبى عن طريق تحديد أهم المجالات والأنشطة التى يشارك فيها مع إعطاء رأس المال المحلى فرصة فى أن يلعب دوراً رئيسياً فى عملية التنمية عن طريق السماح بإمكانية المشاركة مع رأس المال الأجنبى فى الاستثمارات و المغامرات المختلفة . (٣٣)

كما أن سياسة الانفتاح كان انعكاس للسياسة الخارجية ، حيث كان السادات أكثر ميلاً إلى الولايات المتحدة الامريكية و تم مبادلة المبدأ الاشتراكى إلى الانتهازية الرأسمالية ، وظهور مكثف للطبقة الوسطى الغنية بالإضافة إلى طبقة من الأغنياء الجدد الذين قد ظهورا بفضل سياسة الإنفتاح الإقتصادى التى كان يعتقد أنها أساس للإنتعاش الاقتصادى فى ذلك الوقت . (٣٤)

والدليل على ذلك البنود الواردة فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٤ و الخاص بالحرية و الضمانات و الامتيازات التى منحها هذا القانون لرأس المال الاجنبى فى مصرمن مساواة رأس المال المحلى برأس المال الأجنبى فى الامتيازات الممنوحة له ، و لعل من أهمها إستثنى أعضاء مجالس ادراة المشروعات والشركات الخاضعة لأحكامة من تطبيق أحكام قانون ١٩٦١ القضية بتحديد الحد الأقصى للأجور .(٣٥)

القوى التى شكلت سياسة الانفتاح الاقتصادى :

لقد تم تحالف بين كل من الرأسمالية القديمة رأسمالية ما قبل (التحول الاشتراكى) مع قيادات راسمالية الدولة ورجال السياسة و الجيش ، و بعد أن تحقق لهذه الفئات أقصى ما يمكنها الحصول عليه فى ظل الاطار الاقتصادى – الاجتماعى ، بدأت تضغط جهراً للتحول بشكل سافر الى رأسمالية المشروع الخاص و الدعوة للإنفتاح ، و لقد تفاعلت جزئية التحول وبيروقراطيتة معاً ، وأدى تفاعلهما الى خلق مجموعة من القوى الاقتصادية – الاجتماعية هى الظهير الإساسى للإتجاة الحالى للأنفتاح فى مصر و تشمل هذه القوى ما يلى : –

- الفئات والشرائح الاجتماعية التى أضيرت بالنظام الناصرى من خلال قوانين الاصلاح الزراعى وإجراءات التأميم و الحراسة .
- بعض قيادات القطاع العام الذين أستطاعوا تكوين ثروات هائلة من خلال إستغلال مناصبهم فى تحقيق مآربهم الشخصية .
- بعض المصريين الذين إستطاعوا بجهودهم الذاتية تكوين ثروات ومدخرات متوسطة أو كبيرة فى الخارج ويودون إستثمارها فى مصر.
- بعض مثقفى الطبقات الوسطى والعليا الليبراليين الذين اشتد اشتياقهم لإنفتاح ديمقراطى يصاحب الانفتاح الاقتصادى . و يتضح من ذلك أن الإختلاف فى التركيب الاجتماعى للطبقة الرأسمالية التى كانت وراء الأخذ بسياسة الانفتاح لاعتقادهم بأن فرصاً أرحب لتحقيق مكاسب أكثر ستكون متاحة لهم فى ظل الظروف الجديدة، لذلك أصبح البديل الرأسمالى أقوى من أن يقاوم لدى معظم الفئات الاجتماعية الضاغطة للأخذ بالإنفتاح و بخاصة أن غالبية أفراد هذه الطبقة من التكنوقراط الذين ينحدرون أساساً من الطبقة الوسطى التى تتميز

بالتأرجح فى مواقفها الايديولوجية والاجتماعية بصفة عامة و هذا ما يجعلها تغير موقفها المؤيد للحقبة السابقة وتطالب فى الوقت نفسة بالسياسة الاقتصادية الجديدة . (٣٦)

- كبار الرأسماليين الذين إستمروا يحكمون فى المقاولات وتجارة الجملة وتجارة الصادرات ، رأس المال الخاص فى الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية و التشييد ، ولقد نما رأس المال هنا بمعدل سريع مستفيدا من مشروع الانفاق العام عن طريق المقاولات
- القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية للحكومة والقطاع العام ، و بعض هذه القيادات الذين وصلوا إلى أعلى مراتب هذا القطاع و هم مازالوا فى أربعينيات أو خمسينيات العمر ، و يريدون فرصاً أخرى أكثر عطاء خارج القطاع العام . (٣٧)

أما عن القوى الخارجية التى تشكلت منها سياسة الانفتاح و هى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والتى كانت لها اثر كبير على القيادة المصرية فى عملية التحول الى الانفتاح فى الاقتصاد و تم ذلك من خلال الضغوط التى مارستها على القوى العسكرية و الاقتصادية بعد نكسة ١٩٦٧ و قدتم ذلك نتيجة لعجز مصر عن تحقيق التنمية و اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع فى الوقت نفسة . (٣٨)

وعلى ذلك فإن الاخذ بسياسة الانفتاح لم يأت عشوائياً و لا من فراغ وإنما ظهر من خلال عملية صراع اجتماعى تدخلت فى تحديد مسارها عوامل داخلية وأخرى خارجية عديدة ، فالإنفتاح كان نتاجاً طبيعياً لمحاولة القوى الرأسمالية المحلية والأجنبية استعادة المواقع التى اقصتها عنها ثورة يوليو

خاصة ، فى طورها الأكثر تطوراً من الناحية الاجتماعية الذى شهدة النصف الأول من الستنيات ، فى سياق سعيها الدائب من أجل إستقلال الاقتصاد الوطنى والتحرر من السيطرة الأجنبية . (٣٩)

بالإضافة إلى أنه كانت الفرصة الحقيقية للرأسمالية المصرية والتقليدية مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أحدثت تحولاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أقصى إلى دعوة عناصر الرأسمالية التقليدية فى تحالف مع عناصر بيروقراطية الستينات لتشكلان معاً القوالب الأساسية للقاعدة الاجتماعية التى دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانيات فضلاً عن رافد أساسى تربع على قمة تلك التكوينات الاجتماعية ألا وهو الجناح الطفيلى ، ومع قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم تقنيين الفرصة للسماح بعودة عناصر الرأسمالية التقليدية والتى بدأت بتوفير الامتيازات والضمانات لرأس المال العربى والأجنبى ثم ما لبث الرأسمالية المصرية تطالب وتنادى بأحقية تمتعها بنفس الامتيازات والضمانات التى تقررت لرأس المال العربى والأجنبي . (٤٠)

الانفتاح الاقتصادى وأثره على الطبقة الوسطى :

ومن أهم الطبقات التى أفرزتها فترة الانفتاح الاقتصادى ، و هى الطبقات الطفيلية التى نشطت خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى وإنتشرت لفظ الطفيلية ، لوصف ما ينقدة الكاتب أو يعتقد أنه ضار بالإقتصاد الوطنى أو من أهم سماتها هى السعى وراء الربح واستخدام كافة الطرق المشروعه أو غير المشروعه ، والمحقق يجد أن إنخراط جهاز الدولة فى مجال المال والأعمال

والالتقاء الذى شهدتة السبعينات والثمانينات بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد جعل من الطفيلية بمفهومها السابق سمة سائدة على المستويين العام والخاص ، بل أصبحت سمة مميزة للمجتمع بأسرة و لم يعد بمنأى عنها سوى قلة قليلة من أفراد المجتمع المصرى . مثل أصحاب الأراضى والمبانى والعقارات التى ارتفعت قيمتها فى غمار سياسة الانفتاح الاقتصادى . (٤١)

وتتميز هذه الطبقة بارتفاع ميلها لأنماط الاستهلاك الترفى ، و هو الأمر الذى يؤدى اقتصادياًإلى تزايد الواردات من السلع الكمالية ، و بالتالى إلى تفاقم ميزان المدفوعات . هذا فضلاً عما يؤدى الية اجتماعيا ، حيث تعمل أنماط الاستهلاك الترفى – من خلال أثر التقليد والمحاكاة – على خلق فجوه كبيرة من التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقة الوسطى والدنيا من ناحية و بين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى و يؤدى ذلك بدورة إلى سعى أبناء هذه الطبقات الى كسب المال بأى وسيلة – وهو الامر الذى يدفع إلى الإنحراف و الفساد ، و الى السخط الذى يؤدى إلى التطرف .

و يبدو أن الانفاق الترفى فى الحقبة الساداتية لم يقتصر على أفراد الطبقة الطفيلية الجديدة و من يقلدها من الطبقات الأخرى وإنما طبق على الانفاق الحكومى أيضاً . (٤٢)

مع العلم بأن هذه الفترة قد سيطرت الطبقة الطفيلية على المجتمع المصرى و التى كان يطلق عليها إسم الطبقة الكومبرادورية(وهى الطبقة التى تقوم بخدمة طبقة أخرى و تراعى مصالحها) ، وانتشرت النزعة الاستهلاكية التى لم يتم التحكم فيها و لم يكن زيادة فى الانتاج ملحوظ مقارناً بالاستهلاك ، بالإضافةإلى أنها أصبحت تلتهم نسبة كبيرة من اقتصاد البلاد من خلال الإتجار

بالعملات الأجنبية من خلال ممارساتها الفاسدة وعمولات ضخمة انتزعت من الدولة. وعلاوة على ذلك في ظل نظام السادات وحكم الطبقات الطفيلية التى تمارس التجارة الغير مشروعة حدث ، تراجع فى الإنتاج، وظهرت البطالة و الديون باعتبارهما تهديداً محتملاً للاقتصاد المصري . (٤٣)

إن فترة الانفتاح فترة تتميز بقدر كبير من التمييز الطبقـــى وارتفـــاع بعض من الطبقات و ذلك على حساب طبقات أخرى و فئات أخرى فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت ، والدليل على ذلك انخفاض سعر الجنية المـــصرى و رفع أسعار الفائدة و كان أول من تأثر بذلك هو الطبقات الدنيا و الفقيرة و ذات الدخل الثابت و زيادة تكلفة المساكن الجديدة من خلال زيادة نسبة الاقتـــراض على المنازل ، و فى نفس الوقت زيادة فى الاعفاءات الضريبية للجمارك أدى إلى زيادة الثروة فى يد أفراد بعينها على سبيل المثال عثمان أحمد عثمان ، و محمود حامد و مرعى و هم من الطبقات العليا التى أحظت بأهمية كبيرة فـــى ذلك الحين ، حيث أنشأت هذه العائلات الشركات الخاصة بهم، بالإضـــافة إلـــى أنها أتيحت الفرصة إلى إنشاء المشروعات الجديدة ، ووجـــود فـــرص عمـــل للشباب خرجيين المدارس الاجنبية ، و لكن الطبقات الفقيرة لم تتح لها الفرصة لذلك ، مما يؤدى إلى وجود سوء فى توزيع الدخل ومنع للحراك الإجتمـــاعى . (٤٤)

وبدأت الرأسمالية الجديدة تقطع شوطا كبيراً فى طريق النمو الرأسمالى فأتسعت الطبقة العليا مرة أخرى و الطبقة الدنيا و بدات تتقلص الطبقة الوسطى و ينحدر بعض صفوفها ،حيث أنه فى "عصر السادات عما قبله وعما بعدة " ، فيما يتعلق بما حدث للطبقة الوسطى المصرية ، لم يبدأ باعتلاء السادات الحكم

فى عام ١٩٧٠ ، بل بتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ ،كان أهم ما حدث ، فيما يتعلق بالطبقة الوسطى ، هذين الحديثين بالضبط :

الانفتاح الاقتصادى ، الهجرة إلى بلاد النفط فى الخليج وليبيا ، فقد فجر هذان الحدثان فرصاً غير مفهومة للصعود الاجتماعى أدخلت أعداداً كبيرة من الطبقة الدنيا فى الطبقة الوسطى ، فى فترة قصيرة للغاية مما طبع الطبقة الوسطى بسمات لم تكن لها لا فى الخمسينات والستينات – ولا فى عهد ما قبل الثورة . (٤٥)

إن الهجرة إلى بلدان الخليج كانت من أهم العوامل التى لعبت دور كبير فى تغيير العديد من فئات الطبقة الوسطى أو بتعبير أكثر دقة شرائح الطبقة الوسطى ، و خاصة فى فترة الانفتاح الاقتصادى عندما لم تجد كل من الشريحة الوسطى و الدنيا من الطبقة الوسطى أى منفذ آخر غير الهجرة إلى البلدان العربية وتكوين الثروات الطائلة التى يعتبر عوضاًلها عن ما أصاب الوضع الاقتصادى فى المجتمع المصرى التى هى أول من تأثر بة .

فقد ساعدت الهجرة ، فى خلق ظروف مواتية ، تواكبت مع الظروف الداخلية فى مصر ، و فى البلدان النفطية ، لكى تسهم فى إحداث تغيرات فى القيم كان من بينها :-

١- الانجازات المادية التى حققها المهاجرون ، و التى كانت واضحة فى سلوك المهاجر عند زيارته لمصر والتغيرات التى طرأت على ملبسه و مأكله .

٢- من المنظور السوسيولوجى المعرفى ، و الاجتماعى العيـانى ، أثـرت الهجرة على الترتيب والتدرج الاجتماعى ، فأمى سـافر يعـيش فـى مستوى دخل أعلى من خريج جامعة لم يسافر.

٣- ساعدت الهجرة ، بما يصاحبها من أنماط سلوكية على إتاحـة منـاخ موات للاستسهال كقيمة. فالشخص يتحايل على القانون ليخـرج مـن مصر فيخرج .

٤- فى فترات سابقة ،كانت تطلعات الإنسان تتحقق من "عمـل " أو جهـد أكبر ، و من إتمام التعليم و الإصرار عليه ، و يكون الـدخل مؤشـراً عليهما . أما الآن ، فقد دخلت نشاطات كثيرة تزيد الدخل ، بلا عمـل ، و بلا تعليم .

٥- الحرمان و الرغبة فى التعويض ، مسائل أنسانية ، بتباين مـا ترتـب عليها من مصاحبات ، وفقاً للسياق المحيط بالإنـسان ، و مـا يتجـه للبشر من وسائل للإشباع و التعويض .

فوجد أن التقييم الاجتماعى ، لم يعد يعتمد على العمـل و التعلـيم ، و تفضيل العام على الخاص، حقيقة لم تندثر هذه القيم ، وإنما وجـد متـصارعاً معها ، و مظهر خارجى ، يجسده السلوك الاستهلاكى الترفى و المظهرى .[٤٦]

<u>الفترة الثالثة : الطبقة الوسطى فى ظل سياسة الخصخصة (١٩٩١-٢٠١٠) :</u>

نشأة الخصخصة وتطورها في المجتمع المصري :

أصبح التحول في الاقتصاد العالمي نحو توسيع دور القطاع الخـاص في النشاط الاقتصادي هو السمة المميزة للنظام العالمي الجديد ، نظـرًا لأنـه

يمثل المنهج الوحيد لتحقيق التنمية في جميع بلدان العالم الآن ، وخاصة بعد انهيار الاشتراكية وفشل أسلوبها في تحقيق نموذج بديل للتنمية، وبالتالي أصبح البديل الليبرالي هو البديل الوحيد المتاح أمام كثير من الدول بما فيها الدول الاشتراكية والدول النامية التي تعثرت فيها مشاريع التنمية الوطنية ونتيجة مجموعة من العوامل المختلفة وفي ضوء الحلول الاقتصادية ظهرت مرحلة الإصلاح الاقتصادي . (٤٧)

وفي إطار هذا المفهوم تتضمن خطة الإصلاح علاج الاختلالات المزمنة في الميزان التجاري، وميزان المعاملات الجارية وميزان المدفوعات والميزانية العامة أي بمعنى أوسع فإن التنمية الاقتصادية هي التي يزيد من خلالها الدخل الحقيقي للفرد على امتداد فترة طويلة من الزمن . (٤٨)

وبالتالي فقد أخذت مصر من التحول إلى الاقتصاد المركزي الذي يعتمد بصورة أساسية على القطاع العام إلى الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على القطاع الخاص .

أثر الخصخصة على الطبقة الوسطى :

لقد أثرت الخصخصة على العمالة بشكل سلبي وآخر بشكل إيجابي لذلك يمكن أن يوضح آليات تكيف الطبقة العاملة وآليات عدم تكييف الطبقة العاملة في ظل سياسة الخصخصة .

أولاً : التأثيرات السلبية لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي على بنية الطبقة الوسطى:

في الواقع لم يكن تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي محدوداً جزئياً وإنما كان شاملاً ممتداً بحيث بلغ كافة جوانب المجتمع وأحدث تغيراً ملحوظاً في البيئة المحيطة وفي الوقت الذي أضيرت فيه شرائح اجتماعية من نتائج

تطبيق هذه السياسات استفادت شرائح أخرى بل آثرت ثراء فاحشاً، نتيجة لذلك فقد أثرت هذه العوامل تأثيراً سلبياً علي طبقات المجتمع المصرى ونذكر تلك العناصر :-

١- مستوى المعيشة : إذا خصصنا القول عن شريحة الفقراء من العمال لأتضح أن احتياجاتها الأساسية لا تلبى بالصورة المطلوبة والمأمولة في ذلك الوقت وإذا ما أضيف مؤثر خارجي (تمثل في سياسات الإصلاح الاقتصادي) لتبين مدى المعاناة التي تواجهها هذه الشرائح.

٢- الهجرة المؤقتة : نقصد بالهجرة المؤقتة انتقال العمالة بأنماطها المختلفة للعمل خارج وطنها لفترة تطول أو تقصر لتحقيق أهداف محددة ثم العودة ثانية

٣- البطالة :أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي بدور كبير في تفاقم ظاهرة البطالة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي.

ما يعنينا هنا أن نوضح أهم الآثار السلبية التي ترتبت على التجربة الفاشلة لخصخصة هذه الشركة والتي أثرت على عمالة هذه الشركة وذلك على النحو التالي:-

- زيادة أعداد البطالة نتيجة وجود عمالة زائدة في هذه الشركة تصل إلى ألفي عامل تتحمل الشركة أجورهم لعدم وجود موارد مالية تمكن الشركة من إخراجهم بنظام المعاش المبكر هذا فضلاً عن انخفاض أجورهم وأثر ذلك على أسرهم الأمر الذي يشكل قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة إذا ما طالت معاناة هؤلاء العمال دون أن تمتد يد الدولة لتساعدهم على الخروج من ذلك المأزق. (٤٩)

٤- المعاش المبكر: يرتبط هذا الملمح بظاهرة البطالة و هي حالة ارتبطت مباشرة بما اصطلح على تسميته الخصخصة وبيع بعض شركات القطاع العام .

٥- الخدمات والمرافق والرعاية الاجتماعية: فقد يعد نصيب الفرد من تلك الخدمات مؤشراً بالغ الدلالات لحجم المشكلات ونوعيتها التي نعاني منها. (٥٠)

لذلك فإن الآثار السلبية للخصخصة حيث كثرت شكاوى العمال في بعض الشركات التي تم خصخصتها من قيام الملاك الجدد بإهدار حقوقهم و بالتلاعب في الأجور والحوافز والبدلات بل تم تسريح جماعي للعاملين بالمخالفة لأهم الشروط القانونية للبيع وهو الحفاظ على العمالة وعدم المساس بحقوقها لمدة ثلاث سنوات على الأقل. (٥١)

ولقد تضاعفت الفجوة بين أغنى وأفقر ٢٠ % من سكان العالم على مدى الثلاثين عام السابقة ، كما ازدادت مجاعة العالم الثالث ، والتى حدثت كنتيجة لسببين رئيسين : السبب الأول : هو أنسياب الأموال من العالم الفقير إلى العالم الغنى على مدى الثمانينات ، وذلك من خلال خدمات القروض .

والسبب الثانى : هو الحجب المتزايد فى أسواق الأغنياء تجاه منتجات الفقراء ذلك بينما يترنم الأغنياء بشعارات حرية التجارة .بالإضافة إلى التناقضات المتصاعدة مع العولمة من فجوة الثروة ، إلى المجاعة ، الهجرة والمهاجرين بأتى التناقض المشهور المتوقع بواسطة صمويل هو نتيجتون إنه صراع الحضارات كما يسميه هونتيجون ، وهو يعتقد بوجود ٨ حضارات . (الحضارات الغربية ، اليابانية ، الهندوسية ، الكونفوشيوسية والإسلامية

والسلافيكية وتلك الخاصة بأمريكا اللاتينية وأمريكا) ووجـود سـبع أسـباب لنشوء صراعات بين هذه الحضارات وهى :

١- وجود اختلافات حقيقية حول موضوعات محددة مثل (الآلة – الإنـسان – الفرد والمجتمع) .

٢- ازدياد التفاعل بين هذه الحضارات بفضل العولمة ، والتى تجعـل العـالم أصغر .

٣- الحداثة أو التحديث Modernization والتى تضعف الإحساسات التقليدية بالهوية .

٤- تضاؤل قبول تسييد الولايات المتحدة والغرب.

٥- صعوبة الجمع بين الخواص الثقافية حيث يمكن أن يكون الفـرد نـصف فرنسى نصف عربى . (٥٢)

لذلك فعملية نقل الملكية لها العديد من النتائج الاجتماعية السلبية حتى مع افتراض نجاحها من الناحية الاقتصادية فلكي يحقق الملاك الجـدد نجاحـاً اقتصادياً قد يتجهون إلى العمالة الزائدة وقد يطلبون تحكماً أكبر أي التزاماً أقل بالحقوق العمالية ومعنى ذلك أنه قد يصل عدد العاطلين في مصر إلـى سـتة ملايين وفي ظل البطالة وشبحها يكون على من لديه وظيفة أن "يسمع الكـلام" لصاحب العمل و إلا انضم إلى جيش العاطلين ومع خفوت الشعارات الاشتراكية وزهو الرأسمالية تظهر الحرب الطبقية أو الفتنة الاجتماعية . (٥٣)

<u>والسؤال الذى يطرح نفسة هو : كيفية تأثير السياسات الجديدة علـى أوضـاع الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى؟</u>

فى البداية لابد من القول أنه لا يمكن تحميل هذه السياسات الجديدة المسئولية الكاملة فى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى ، و ذلك لان جانبا من التدهور كان قد حدث بالفعل أبان سنوات الأزمة الاقتصادية التى سبقت الموافقة على تنفيذ برامج التثبيت والتكييف الهيكلى . و لكن نظراً للطابع المتفاوت لشرائح الطبقة الوسطى فبالتالي يعكس تفاوت فى مستوى دخولهم فإذا أخذنا : الشريحة العليا من الطبقة الوسطى : فهذه الطبقة تتميز بإرتفاع مستوى دخلها ، و بأن هذا الدخل ذى طبيعة متغيرة ، و أخذنا بعين الاعتبار قربها من السلطة و إدارة كثير من أفرادها للأجهزة العليا للدولة او لشركات القطاع العام فسوف نجد أن وضعها النسبى قد تحسن عند تنفيذ السياسات الليبرالية الجديدة ، أو على أسو الظروف لم يتدهور ، ولكن فى نفس الوقت مع إلغاء الدعم و زيادة اسعار الخدمات العامة و أرتفاع أسعار الطاقة و النقل العام ..... قد أضيرت هذه الشريحة مثلما أضطرت بالآخرين .

ولكن نظراًللطابع المتغير لدخول هذه الشريحة فإن أعضائها قاموا برفع أسعار خدماتهم المهنية (خدمات الأطباء والمحامين والمهندسين ....) ، كما قامت الحكومة بتقرير كثير من البدلات و العلاوات و الزيادات فى مرتبات أفراد هذه الشريحة .

أما إذا تناولنا حالة الشريحة المتوسطة من الطبقة الوسطى : فسوف نجد أن وضعها الاقتصادى و الاجتماعى قد ساء بشكل واضح من جراء السياسات الليبرالية الجديدة فأغلب أفراد هذه الشريحة يعيشون على المرتبات و الدخول الثابتة التى يحصلون عليها من عملهم من الوظائف الإشرافية والإدارية والفنية بأجهزة الدولة ، أو من أعمالهم المهنية الخاصة المحدودة الدخل . و قد تدهور وضع هؤلاء بسبب موجة التضخم التى جاءت فى ركاب هذه

السياسات ، فتدهورت أجورهم ومرتباتهم الحقيقية ، و زاد الأمر سوءاً عندما قررت السياسات الليبرالية إلغاء الدعم الحكومى الذى ينفق على ضروريات الحياة . كذلك كان لتجميد فرص التوظف بالحكومة و القطاع العام تأثير بالغ الحدة على أوضاع هذه الشريحة ، حيث زادت البطالة بين أبناءها الخريجيين . كما أن بيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص قد أدى الى تسريح أعداد هائلة من عمال هذه الشريحة التى كانت تعمل فى هذة الشركات ، و خاصة فى حالة الأفراد الذين بلغوا سن التقاعد و أصبحوا يحصلون على "معاشات" نقدية ثابتة وتنخفض قيمة هذه المعاشات مع الوقت التى ترتفع فيه قيمة كل شىء من حولهم.

أما الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى : فالسياسات الليبرالية الجديدة قد هوت بهم الى الحضيض . وذلك لان مرتبات و أجور هذه الشريحة منخفضة فى الاصل و كانوا يعتمدون الى حد كبير على الدعم السلعى ،الذى كانت تخصصه الدولة لضروريات الحياة ، فإن إلغاء الدعم تحت حجة خفض الموازنة العامة و تصحيح تشوهات الأسعار – قد أضر بهم ضرراً شديداً . كما أن السياسة الانكماشية المصاحبة لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلى كانت ذات أثر بالغ فى زيادة البطالة بين صفوف هذه الشريحة ، كما أن تسريح العمالة بالحكومة و بشركات القطاع العام (بعد خصخصتها) غالبا ما ينصب على أفراد هذه الشريحة ، و بخاصة هؤلاء الذين تتدنى كفاءتهم المهنية و تنخفض مؤهلاتهم التعليمية . (٥٤)

<u>ثانياً : التأثيرات الإيجابية للخصخصة على العمال تتمثل في اشتراك العاملين في المشروعات التي يتم خصخصتها عن طريق تحويلهم إلى مساهمين.</u>

وجدير بالإشارة إلى أن هناك اندماجاً وتفاعلاً، بل تساند بين جملة الآليات سالفة الذكر فكثير من آليات التكيف والتعايش تعد إرهاصة ومقدمة لآليات المقاومة والاحتجاج. (٥٥)

وفي واقع الأمر فإن تجارب الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول تشير إلى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للتكيف الاقتصادي، إذ يترتب على تطبيق أي سياسة اقتصادية خلق فئة من المستفيدين وفئة أخرى من الخاسرين وفئة الكاسبين عادة ما تكون محدودة ومركزة في بعض فئات رجال الأعمال مع اتساع نطاق الخاسرين ليشمل فئات عديدة مثل العاملين في الحكومة والقطاع العام وذوي الدخول والمرتبات شبه الثابتة. (٥٦)

لذلك فقد أصبحت العمالة هي المكانة المفضلة لدى معظم السكان الذين وجدوا أن هذه الوظائف التي تتيح لهم ما يتمنوه من دخل ثابت يوفر لهم سبل الإنفاق والمعيشة بالإضافة إلى بعض العلاوات كما توفر لهم معاشاً في السن الكبيرة ولذلك فهم قد تحرروا من بعض مسئوليات حياتهم الاقتصادية ويشعرون أن المحن الاقتصادية إذا جاءت كنتيجة لتدهور فشل المنظمة التي يعملون بها فهي بذلك لن تكون من خطئهم ولكن نتيجة لخطأ شخصي آخر.

وقد تم طرح أمثلة للتأكيد على بعض المشكلات التي قد تؤثر على العاملين كنتيجة للخصخصة كما سبق ذكرها من قبل ، لذلك فلابد من التأكيد على أهمية توفير فرص كافية للشباب ليكونوا في موضع مسئولية في مواضع قيادية في الشركات القابضة وتشجيع الموظفين على المشاركة في ملكيتها. (٥٧) حيث يعتبر العمال من أقوى جماعات الضغط التي تواجه برنامج الخصخصة. (٥٨)

لذلك فقد أشار وزير قطاع الأعمال العام إلى أن برنامج الخصخصة المصري أسفر عن مضاعفة دخول ٩٥٠ ألف عامل بشركات قطاع الأعمال

العام من ثلاثة إلى خمس مرات وذلك من خلال أربعة مشروعات استهدفت مشاركة العمال في برنامج الخصخصة والمشروعات الأربعة تضمنت بيع الشركات بالكامل للعاملين وتمليك الأراضي الزراعية للعاملين فيها وبيع ١٠% من أسهم الشركات المطروحة في البورصة والمعاش الاختياري. (٥٩)

فهناك العديد من الوسائل للتغلب على مشكله العمالة الزائدة ومنها كالآتي:-

١- فتح باب الإعارات بلا ضوابط أو حدود .

٢- الإحالة إلى التقاعد لأسباب صحية ومنح التعويض الملائم.

٣- تطبيق أسلوب المعاش المبكر ومنح مكافأة ترك الخدمة الملائمة خاصة بالنسبة لكبار السن.

٤- منح الأجازات لبعض الوقت للعاملات دون قيود.

٥- السماح للعاملات بالتقاعد الاختياري والحصول على معاشات مجزية .

٦- تمليك بعض الأصول للعاملين مثل الأراضي الزراعية وغيرها. (٦٠)

كما أن تطبيق نظام المعاش المبكر، كان من الأمور الذي أدت إلى خطورة تلك الظاهرة حيث أنها تهدد إحساس العامل بالانتماء لمنشأته ولذلك فلابد من وجود نظام يؤمن العامل، فالمعاش المبكر سيطبق بالضرورة بحكم سياسات الإصلاح الاقتصادي نتيجة لإتباع نظام الخصخصة.

وإن كانت الدولة تعمل حالياً على وضع ضمانات للاستغناء عن العمال بأسلوب المعاش المبكر فما هو الحال لو لم يرض العامل بهذا الأسلوب؟ من المؤكد أن الإدارة ستمارس بعض الأساليب الأخرى التي هي من خلالها ستجبرهم على الاستقالة أو الفصل فكيف تواجه النقابات مثل هذه الممارسات. (٦١)

دور الدولة والطبقة الوسطى : -

ومن هنا فلابد أن يكون للدولة دور للرعاية ويتضح ذلك من خلال عدة عوامل محددة لابد أن توفرها الدولة والتى حكمت وما زالت تحكم برامج الرعاية وهى كالآتي :

١- الاستقرار الاجتماعى : تحقيق السعادة ورقى المواطنين على وحدة المجتمع كانت ولا تزال أحد أهم أهداف الحكومات ، وإذا كانت تعنى فى السابق تحقيق الحد الأدنى من الحقوق أو الوظائف الأساسية ، فإن هذه المضامين قد تطورت وتوسعت بمرور الوقت لتشمل التزامات أخرى نتيجة للتحول الاجتماعى الذى يتضمن تغيير أولويات الناس ومستويات المعيشة .

٢- العدالة فى توزيع الدخل : أصبح تحقيق العدالة الاجتماعية أو التحقيق من حدة الفوارق فى الدخول بين المجتمع من الوظائف المهمة التى تضطلع بها الحكومات الحديثة ، إذن فإن تدخل الدولة فى تعديل الدخل لا يمكن القبول به إلا بناء على أسس أخلاقية أو اعتبارات سياسية .

٣- تحقيق التوظيف الكامل : اعتبرت سياسيات سوق العمل وتحقيق معدلات عالية للتوظيف الوسيلة المثلى لتحقيق الكرامة الإنسانية للفرد . وفى دول الرفاه يتم تقييم برامج الرعاية الاجتماعية على أساس مدى نجاحها فى توفير الوظائف للمواطنين . (٦٢)

من المعروف أن الطبقة تتحدد وفقاً لمعايير اقتصادية ، وينتمى أعضاؤها لنسق قيمى وثقافى معين ومصالح سياسية محددة سواء نشطوا من أجلها أو وحدت ظروف عرقلت هذه العملية ... هذه الطبقة بكل تعقيداتها خضعت كغيرها لعملية العولمة بحيث قيل أن هناك عولمة طبقية بمعنى أن هناك شرائح وفئات طبقية بعينها يتم عولمتها أو تحديدها وتدعيمها عالمياً بقيم ذات صيغة عالمية عامة .

وهى عملية ليست سلبية على طول الخط كما أنها ليست إيجابية تماماً ، لأنها ترتبط بشرط انتاجها وتواجدها فى المجتمعات المحلية المنتمية لهـا ، وأيضاً بالمنتمين إلى تلك الشرائح وأدوارهم ودرجة وعيهم ورؤيتهم لـذواتهم ومستقبل مجتمعاتهم فى السياق العالمى .

وهذه العملية تؤدى فى الواقع إلى تطور مزدوج فهى من ناحية تساهم فى صعود شرائح وفئات طبقية بعينها ، كما تؤدى فى الوقت نفسه إلى تهاوى وضعف شرائح أخرى ، وتحدث هذه العملية حينما تتوافق فئات وشرائح طبقية مع شروط الوجود العالمى ، بينما تقل الفئات الأخرى فى مجاراة هذه التغيرات لغلبة الطابع المحلى التقليدى عليها . (٦٣)

- خاتمـــــة :-

لقد اتضح من التحليل السوسيوتاريخى السابق أن كل من فترة تـشكيل الطبقة الوسطى وهى فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢ قد تأثرت بالعديد من المتغيرات و منها كل من سياسة الانفتاح الاقتصادى ثم بعد ذلك سياسة الخصخصة علـى الجانب الاجتماعى للطبقة الوسطى ، لم تنل النتائج المتوقعة منها مـن حيـث تحسين وضع الطبقة الوسطى ، وقد عالجت الباحثة كل جانب منها من خـلال عناصر محددة بغرض التحليل و العرض التاريخي لها لمعرفة كل مرحلة منها على حدة ومدى تأثيرها على تدهور الطبقة الوسطى حتى الوقت الحالى ، ومما لا شك فيه أن هذه الآثار والسلبيات التى تمخضت عن تطبيق تلك الـسياسات الجديدة على جانب كبير من الخطورة على المجتمع المـصرى ككـل . ولقـد تفاقمت خطورتها نتيجة التغيير المفاجىء للسياسة الاقتصادية من الاعتماد على الذات والتخطيط الشامل إلى سياسة الحرية الاقتصادية دون دراسـات علميـة مسبقة ، قائمة على قضايا فكرية مستمدة من الواقع ، وليست من صنع الخيال ، قضايا عمادها المعرفة بالواقع ، بعيدة عن عالم المثل ، بالإضافة الى فتـرة الانفتاح التى اتسمت بدرجة عالية من عدم الاتساق ، والتـردد والعـشوائية ، وعدم التخطيط السليم مما أدى إلى زيادة الآثار السلبية التى تركـت بـصماتها على البناء الاجتماعي بشكل واضح علاوة على أن قرارات الانفتـاح جـاءت بطريقة فوقية من خلال اقتناع القيادة السياسية بملاءمة هذه السياسة الجديدة لظروف الاقتصاد المصرى وتصحيح مسارة المتعثر ، وبالتالى جاء بعـد ذلـك سياسة التكيف الهيكلى بداية من عام ١٩٩١ باعتباره نمطاً مكمـلاً للانفتـاح الاقتصادى لتنمية المجتمع المصرى واعتباره أكثـر توسـعاً فـى الاقتـصاد

المصري واعتباراً فى كل من ذلك ، وذلك طريقة مخالفة تماماً للنمط التنمـــوى فى الحقبة الناصرية حيث أثرت هذه السياسات على الجانب الاجتمـــاعي مـــن خلال اتساع الفجوة بين الطبقات بالإضافة إلى صمود فئات اجتماعية متمايزة ، حيث أصبحت تمتلك الكثير من الثروة على حساب فئات أخرى كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من الفقر والأمراض الاجتماعية الأخرى مثل تفشى الإنحرفات والرزيلة نتيجة لتدنى الجانب الاقتصادي ، فى الوقت التى تكونت فيه من بقايا الطبقة الرأسمالية القديمة كبار الرأسماليين الذين اســتطاعوا أن يفلتــوا مـــن قرارات التأميم ، وتدعمت مراكزهم المالية برفع الحراسات والتأميم بعد تـــولى السادات الحكم ، والفئات من برجوازية البيروقراطية والتكنوقراط من خـــلال استغلال هذه الفئات إلى مناصبها فى الدولة ، وأخرى من الفئات المتسلقة من خلال أنشطتها الطفيلية عن طريق استغلال ثغرات القـــوانين والعلاقـــات غيـــر المشروعة بين القطاع العام والخاص .

المـــراجـــع

(1) مؤمن كمال الشافعى ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٣-١٧٤ .

(2) سمير عبد الرحمن أيوب ، البناء الطبقى للفلسطينين (فى لبنان) ، مرجع سابق، ص ٧١ .

(3) محمد خدورى ، الاتجاهات السياسية فى العالم العربى (دور الأفكار والمثل العليا فى السياسة) الدار المتحدة للنشر ، لبنان ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٤٤-١٤٧ .

(4) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢-١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، لبنان، ١٩٨٧ ، ص ٥٧.

(5) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الاجتماعية للمستثمرين فى الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى ، دارالمعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د.ت ، ص ص ٩٢-٩٣ .

(6) السيد محمد رامخ ، التحليل السوسيولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٦٣-١٦٤.

(7) محمود جاد ، الطبقة المصرية الوسطى (المسار و المصير)، مرجع سابق،ص ٢٥

(8) سعد الدين إبراهيم ، مصر والناصرية فى (مصر والعروبة وثورة يوليو)، سلسلة كتب المستقبل العربى (٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،دار المستقبل العربى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٦.

(9) مؤمن كمال الشافعى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٢-٢٨٧.

(10) سامية إمام ، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى)، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ٤٠.

(11) محمود جاد ، التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى العصر الحديث (إعادة قراءة على ضوء مفهوم أسلوب الانتاج) ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٨٥.

(12) السيد محمد الرامخ ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩-١٥٤ .

(13) شحاته صيام ، التصنيع والبناء الطبقى فى مصر فى الفترة (١٩٣٠ - ١٩٨٠) تحليل بنائى تاريخى ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٤١ .

(14) محمود جاد ، التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(15) سامية إمام ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

(16) سعد الدين ابراهيم ، مصر و الناصرية فى (مصر و العروبة و ثورة يوليو)، مرجع سابق ، ص ١٣٩.

(17) أحمد سليمان أبو زيد ، السياسة الاجتماعية (التعريف والمجال والاستراتيجيات) دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص١٥٨.

(18) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الاجتماعية للمستثمرين فى الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص١٠٩.

(19) محمود جاد ، التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(20) محمود عودة ، دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، مرجع سابق، ص ص ٢٥٦-٢٥٧.

(21) السيد رامخ ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(22) سامية إمام ، مرجع سابق ، ص ٨٦.

(24)http://www.britannica.com/facts/5/303528/Gamal-Abdel-Nasser-as-discussed-in-educati oFacts about Gamal Abdel Nasser: educational system reform, as discussed in education: Colonialism and its consequences

(24) نزية نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر دراسة سياسية و ادارية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٧٠ .

(25) ليلى عبد الوهاب ، مشكلات الشباب والتعليم الجامعى ، دراسة ميدانية نقدية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩٣ ، ص ص ١٦-٢٠ .

(26) جلال أمين ، مصر و المصريين فى عهد مبارك (١٩٨١-٢٠١١) ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ،القاهرة ، ٢٠١١، ص١٤٣.

(27) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى و الانفتاح الاقتصادى ، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية ، معهد الانماء العربى ،لطبعة الاولى، بيروت ، ١٩٨٠، ص ٢٢٠ .

(28) عبد الباسط عبد المعطى ، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية (دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت) ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٤، ص ٤٠

(29) مؤمن كمال الشافعى ، الدولة والطبقة الوسطى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(30) جلال أمين ، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار مختار للدراسات و النشر ، الطبعة الاولى، القاهرة ، ١٩٨٧، ص ٦٦

(31) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الإجتماعية للمستثمرين في الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٣٧

(32)Waterbury J.,The Egypt Of Nasser And Sadat ,(the political Economy of Two Regimes), op.cit.,p.427

(33) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الإجتماعية للمستثمرين فى الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٥٢.

(35) Matthew Firestone , Michael Benanav, lonely Planet Egypt , lonely planet , 2010, p.44

books.google.com.eg/books?isbn=1741793149 .

(35) محمود جاد ، التركيب الطبقى للمدينة المصرية فى العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

(36) محمد ياسر الخواجة ، الأصول الاجتماعية للمستثمرين فى الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.

(37) أحمد الأنور ، الانفتاح وتغير القيم فى مصر ، مصر العربية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٦٦ .

(38)Amin G. ,External Factor in the Reorienttion of Egypts Economic Policy ,Rich and poor states in the Middle east ,Egpt ,A.U,press ,1982,pp.310-313

(39) أحمد الانور ، مرجع سابق ، ص ص ٦٣-٦٤.

(40)سامية إمام ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(41) سامية إمام ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣-١٢٦.

(42) سعد الدين ابراهيم ، مصر تراجع نفسها ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،١٩٨٣، ص ٢٤٦.

(43) Zaalouk M., Power ,Class And Foreign Capital in Egypt , the Rise of the New Bourgeoisie , Zed Books Ltd. , London and new Jersey , 1989 , p.159

(44) Gouda Abdel- Khalek , the open Door Economic policy in Egypt : Its contribution to investment and its Equity implications in ;Rich and poor states in the Middle East Egypt and New Arab order , edited by Macom H.Kerr and Elsayed yassin ,Westview press,the American university in cairo press ,1982,p227-278

(45) جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ، مرجع سابق ، ص ٤٥.

(46)عبد الباسط عبد المعطى ، الهجرة النفطية و المسألة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٩٨

(47) محمد ياسر الخواجة، الأبعاد الاجتماعية لنظام المعاش المبكر في ظل سياسة الخصخصة ،دراسة ميدانية على عينة من المتقاعدين فى شركة طنطا للكتان و الزيوت فى كتابات اجتماعية معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢١٥.

(48) شريف دولار، قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي ، المكتبة الأكاديمية ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٩٤، ص ٣٩.

(49) سيد أحمد سعدون ، الخصخصة ، الأخبار ، مكتبة الأهرام للبحث العلمي ، رقم العدد (١٤٩٦٨) ، ٢٠٠٠/٤/١٩ ، ص ٥.

(50) محمود فهمي الكردي، مشكلات الطبقة العاملة في مصر تحليل اجتماعي لآثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي فى: العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،القاهرة ، ٢٠٠٤، ص- ص ٢٤٢- ٢٤٦.

(51) ممدوح عبد الواحد الحيطي ، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(52) جورج لودج ، إدارة العولمة ، ترجمة محمد رءوف حامد، المكتبة الأكاديمية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٨-٢٠.

(53) أحمد عبد الله رزة ، عمال مصر وقضايا العصر ، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق،القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٦.

(54) رمزى زكى ، وداعا للطبقة الوسطى(تأملات فى الثورة الصناعية الثالثة و الليبرالية الجديدة) ، مرجع سابق ، ص- ص ١٣٧-١٤٠

(55) محمود فهمي الكردي، مشكلات الطبقة العاملة في مصر (تحليل اجتماعي لآثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي)، العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(56) سلوى العامري، تحليل نتائج رأى عينة النخبة في المبادىء العامة لسياسة الخصخصة في : سياسة التخصصية في مصر استطلاع لرأي عينة من النخبة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص ١١٣.

(57)Azza Wahby, The Privatization inEgypt: the Debate in The People's Assembly,AUC,cairo,1996, p- p 336-34020

(58) إبراهيم حلمي عبد الرحمن، دور القطاعين العام والخاص مع التركيز على التخصصية، في: التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، ١٩٨٨، ص ١٩٩

(59) عاطف عبيد، برنامج الخصخصة ساهم في تحسين دخول ألف عامل خمس مرات، جريدة الأهرام ،٣/٨/ ١٩٨٠، ص ص ١-١٤.

(60) أحمد أنور ، مشاكل عملية الخصخصة ، الأهرام الاقتصادي، الأهرام للنشر و الخدمات الصحفية والمعلومات ،٧/٣/ ١٩٩٣، ص ١٦٩٦.

(61) عبد الرحمن عقل ، الخصخصة و الآثار الاجتماعية في مصر، الأهرام، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، رقم العدد(٣٩٩٧١)، ١٤/٥/١٩٩٦، ص ٢٨١.

(62) عبد الرازق فارس الفارسى ، سمير أمين وآخرين المجتمع والاقتصاد أمام العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،سلسلة كتب المستقبل العربى (٣٣) ، الطبعة الأولى، بيروت ،٢٠٠٤ ،ص ص١٢٤-١٢٥.

(63) شادية أحمد مصطفى ، العولمة والطبقة الوسطى فى مصر . دراسة ميدانية على عينة من أفراد المواقع الوسطى الجديدة فى محافظة سوهاج ، عن ندوة عاطف غيث السنوية " الطبقة الوسطى فى مصر أوضاع الحاضر واحتمالات المستقبل ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤ .